

فحص النبض

حول التعلم الرقمي

خلاصة
التقرير



© UNICEF/UN0581680/AL-SMADI



يونيسف



خلاصة التقرير

ضمان اتباع نهج مجمل للتعلم الرقمي من خلال السياسات والخطط الرئيسية الوطنية لتوظيف تقنيات المعلومات والاتصالات في مجال التعليم، فضلاً عن الشراكات الشاملة العابرة للقطاعات.

1

كانت البلدان التي لديها سياسات وخطط رئيسية راسخة وحديثة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات مستعدة بشكل أفضل للاستجابة لجائحة كوفيد-19- وآثارها، حيث توفرت لها المرونة والقدرة على التأقلم مع المتغيرات والأزمات العالمية. ومن أجل بناء نظم تعليمية قوية وفعالة، يجب على الهيئات الحكومية والشركاء الرئيسيين في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاعات التعليم والاتصالات والمالية وغيرها، أن يلتقوا لتخطيط وتطوير استخدامات تقنية المعلومات والاتصالات في سياسات التعليم والخطط الرئيسية التي يتم ضبط موازنتها — ويفضل أن يتم تنفيذها — من قبل وكالات وطنية مكرسة لتقنيات التعليم، بالتنسيق مع وزارات التربية والتعليم ومسؤولي الاتصالات ومسؤولي تقنية المعلومات.

يهدف هذا التقرير إلى فحص نبض كل عنصر حيوي من عناصر التعلم الرقمي وتقديم خطوات للتعاقي من خلال حلول مبتكرة تركز على الطفل ويكون دافعها هو الإنصاف، خاصة وأن التقنيات والتعلم الرقمي قد احتلا مركز الصدارة منذ بداية جائحة كوفيد-19. كما يندرج هذا التقرير ضمن الجهود الأوسع لليونيسف لتوفير تجارب تعليمية عالية الجودة مخصصة لكل طفل آمنة لجميع الأطفال، ولضمان التعلم وتنمية المهارات، ولسد الفجوة الرقمية، ولقيادة حلول مبتكرة وقابلة للتوسعة إزاء التحديات التعليمية.

والعناصر الحيوية الخمسة المترابطة للتعلم الرقمي الفعال المقترحة في هذا الموجز هي: (1) تقنية المعلومات والاتصالات في سياسات التعليم وتمويله، (2) منصات التعلم الرقمي والمحتوى الرقمي، (3) المعلمون وإدارات المدارس، (4) محو الأمية الرقمية، (5) فرص التعلم الشاملة في داخل الصفوف الدراسية وخارجها؛ وهي تهدف إلى توفير نقطة انطلاق في تحويل النظم التعليمية وضمان فعالية تجارب التعلم الرقمية. وفي ضوء هذه العوامل الحيوية، فهذا الموجز موجه في المقام الأول إلى واضعي السياسات، ومن ثم إلى الشركاء من القطاع الخاص، ووكالات البحوث، والمنظمات الدولية والمحلية، فضلاً عن المجتمع المدني، وهو يدعوهم جملةً إلى إعطاء الأولوية للإجراءات التالية:

قدرت اليونيسف أن هناك حاجة إلى تمويل لا يقل عن 1.4 **تريليون دولار** بحلول عام 2030 لتغطية الإنفاق المتعلق بالتعليم الرقمي. ولكي تكون البلدان جاهزة لتقنية التعليم، فإنها تحتاج إلى استثمارات متعددة القطاعات ليس فقط في الكهرباء والبنى التحتية والتجهيزات والبيانات والاتصالات، ولكن أيضاً في المحتوى التعليمي، وتدريب المعلمين، وتنمية القدرات على نطاق أوسع في قطاع التعليم، والبيانات والبحوث. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توحيد تتبع الاستثمارات في تقنيات التعليم وتوجيه الأدوات المالية باتجاه تطوير تقنيات التعليم، مع مراعاة احتياجات وحقائق الأطفال والشباب المهمشين من الأسر ذات الدخل المنخفض، إلى جانب قابليتي التوسع والاستدامة.

خلال جائحة كوفيد-19، عجز مئات الملايين من المتعلمين عن الوصول إلى محتوى ومنصات التعلم الرقمي وعن تلقي الدعم عن بعد من معلميههم بسبب الفجوات الرقمية وكذلك فجوات الاستخدام، وتجب معالجة كليهما على وجه السرعة. وتظهر النتائج المستخلصة من رسم خرائط مؤخراً لمنصات التعلم الرقمية الوطنية في أكثر من 180 بلداً أن التقدم المحرز في منصات التعلم الرقمية قد توقف أو حتى تراجع في العديد منها، وأن هناك نقصاً شديداً من حيث خصائص التشغيل دون اتصال وإمكانيات الوصول للمعاقين وأسس التفاعلية. لذلك، فمن الضروري وضع آليات للإنصاف وضمان الجودة في منصات التعلم الرقمية والمحتوى الرقمي. كما أن ضمان وجود أنظمة دعم للقائمين على الرعاية وللمعلمين وللطلاب من شأنه أن يساعد في ضمان إمكانية الوصول إلى الموارد واستخدامها بفعالية. وأخيراً، يجب تحقيق توازن بين توفير محتوى عالي الجودة وبين استهداف سرعات الاتصال المنخفضة.

كانت استطاعة المعلمين واحدة من أكبر الحواجز في التحول إلى التعلم عن بعد خلال الجائحة، مما وضح وجود فجوة تحتاج إلى معالجة عاجلة. لقد تم تجاهل إداريي المدارس والتقليل من قيمتهم. ولمعالجة القضايا المنهجية المتعلقة بقدرات المعلمين وترقيتهم ومساراتهم المهنية، ينبغي وضع وتنفيذ معايير لكفاءة المعلمين في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، تكون ذات صلة

بواقع البلدان واحتياجاتها، مصحوبة بتدريب للمعلمين قبل الخدمة وأثناءها، وتدريب تربوي، وغير ذلك من آليات الدعم، مع التركيز على منهجيات التدريس الفعالة عند استخدام التقنيات الحديثة في عملية التعليم والتعلم. كما يعد دعم إدارات المدارس، ووجود معايير الوطنية ومسارات مهنية واضحة أمرين أساسيين أيضاً، إلى جانب توفر فرص التدريب والتوجيه، لا سيما فيما يتعلق بالتكامل التقني والمهارات الرقمية والتعلم عن بعد وممارسات القيادة التدريسية، وغير ذلك.

5 تعزيز تطوير محو الأمية الرقمية لجميع المتعلمين والمعلمين والقائمين على الرعاية لتمكين التعلم الرقمي وتطوير مجموعة مهارات متكاملة، ودعم النجاح في المدرسة والعمل والحياة.

ووفقاً لليونيسف ولجنة التعليم، فإن 68% من الشباب ليسوا على المسار الصحيح لتطوير مهاراتهم الرقمية، كما توجد تفاوتات كبيرة بين البلدان ذات الدخل المرتفع والمنخفض، وفجوات بين الجنسين لصالح الفتيان. وفي حين أن إدماج علوم الحاسب في المناهج الدراسية هو وسيلة مهمة لمحو الأمية الرقمية لدى المتعلمين، فإن الأطفال في البلدان منخفضة الدخل أقل احتمالاً في الوصول إلى هذه المواد من أقرانهم في البلدان مرتفعة الدخل. وينبغي تطوير أطر محو الأمية الرقمية وإدماجها في المناهج الدراسية الوطنية، كما يجب دعم المعلمين لتطوير محو الأمية الرقمية لديهم هم أنفسهم والاستفادة من التقنيات الحديثة في نهج تربوية سليمة. يجب تزويد الوالدين والقائمين على الرعاية بفرص لمحو الأمية الرقمية لديهم أنفسهم حتى يتمكنوا من دعم تعلم أطفالهم والمحافظة على سلامتهم عبر الإنترنت.

6 الذهاب إلى الأطفال أينما كانوا.

أدى التعلم عن بعد خلال جائحة كوفيد-19 إلى زيادة الاعتماد على التقنيات الحديثة عند الأطفال والشباب، فضلاً عن المعلمين والقائمين على الرعاية، من جوانب التعلم والبحث عن المعلومات والتفاعل مع الآخرين والترفيه واللعب. أصبح من الواضح أن التعلم يمكن أن يحدث ليس فقط من خلال التطبيقات والبرامج التعليمية الصرفة، ولكن أيضاً من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والألعاب. عندما يتم التخطيط له بعناية وتيسيره من قبل المعلمين والقائمين على الرعاية والمجتمعات المحلية، يمكن للتعليم الترفيهي (edutainment) تحسين المعرفة والمهارات، وزيادة التحفيز والمشاركة، والوصول إلى الأطفال أينما كانوا، واستكمال نهج التعلم الأخرى.

بعض المواضيع المتكررة الأخرى التي يسלט الضوء عليها في هذا الموجز:

- لا يزال هناك **نقص كبير في البيانات والأدلة والرصد والتقييم (M&E)** في كل من العناصر الحيوية، مما يحجب رؤية المجالات الرئيسية التي تتطلب اهتماماً وإجراءات عاجلة، ويعوق بشكل كبير المزيد من الاستقصاء والتغييرات في السياسات والتمويل والتدخلات. في حين أن هذا الموجز يجمع شتات بعض البيانات والأبحاث المتاحة، إلا أن النتائج ليست إلا بالقليل جداً مما يمكن التوصل إليه.
- ولتحقيق **تحول رقمي حقيقي**، يجب أن ننظر إلى ما هو أبعد من العناصر الفردية، مثل الكهرباء أو الاتصال أو الأجهزة أو البنى التحتية. إذ في غياب نهج شامل يأخذ في الاعتبار تطوير السياسات وتنفيذها والمحتوى الجيد ومنصات التعلم الرقمية وتدريب المعلمين ومحو الأمية الرقمية وغيرها من الجوانب، فإن فعالية وتأثير جهود تقنيات التعليم ستبقى محدودة ومقيدة.

- **ويجب أن يكون المتعلمون المهمشون والأسر منخفضة الدخل، ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل والمتوسط الأدنى، في صميم** سياسات التعلم الرقمي، وعمليات صنع القرار، والمبادرات، والمنصات، والمشاركة. وبدون الدراسة المناسبة لهذه المجموعات، ستبقى إمكانات التعلم الرقمي ضئيلة.

وبشكل أهم، تتطلب هذه الجهود **نهجاً تحويلياً أوسع نطاقاً للتعليم** لتجنب استنساخ نماذج التعليم والتعلم التي عفا عليها الزمن لكن بشكل متقدم تقنياً. وتتطلب القضايا المستمرة والمتجذرة التي تمت مناقشتها اهتماماً فورياً وجهوداً موحدة من خلال الإصلاحات المبتكرة واضحة الأهداف والتقنيات التي تركز على الإنسان، فضلاً عن الاتساق والتوافق بين جميع أصحاب المصلحة. ويمكن لنظم التعليم الصحية النشيطة الناتجة عن ذلك والبيئات التمكينية الشاملة أن تدعم أطفال وشباب اليوم ليصبحوا صانعي التغيير في الغد.

